مجلة جامعة بنغازي العلمية (2018) مجلد 31(1): صفحة 148-181
Scientific Journal of University of Benghazi (2018) vol. 31 (1):pp 148-181
http://sjuob.uob.edu.ly

تعزيز دور المحاسبة في دعم غايات التنمية المستدامة

سامي سالم الحصادي[1]
[1] قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي– بنغازي– ليبيا

الملخص

تهدف هذه الورقة إلي إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه المحاسبة للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. واعتمدت منهجية الدراسة علي مراجعة انتقادية للأدب المحاسبي و الأدبيات ذات الصلة بدور المحاسبة في دعم غايات التنمية المستدامة بما يكفل تحقيق غرض الدراسة. و تم إجراء بحث شامل حول الأدبيات المنشورة على الانترنت وذلك باستخدام كلمات رئيسية مثل التنمية المستدامة، الاستدامة، والاستدامة المؤسسية، وتقارير الاستدامة، والمحاسبة المستدامة. من خلال مراجعة الأدبيات السابقة، يمكن القول أن لا يوجد تعريف واضح للعلاقة بين مفهوم التنمية المستدامة والمحاسبة، فضلا عن عدم وجود تقديم واضح للحلول الممكنة للتغلب على المشاكل التي تمثل تحدياً للمحاسبة والمحاسبين المهنيين في هذا السياق. وكنتيجة لذلك، فإن دور المحاسبة في تحقيق غايات التنمية المستدامة لا يزال محدوداً. وعليه، وتماشياً مع متطلبات التنمية المستدامة، فإن هذه الورقة توصي باقتراح إعداد معايير للمحاسبة المستدامة ووضع معايير لإعداد تقارير الاستدامة. بالإضافة إلي ذلك، توصي هذه الورقة بضرورة اعتماد شهادة محاسب استدامة تكفل المعرفة الأساسية للهندسة للبيئية للتعامل مع مشاكل المحاسبة الفنية المتعلقة بالاستدامة. وتوصي هذه الورقة أيضاً بضرورة دمج مواضيع الاستدامة ضمن المناهج التعليمية المحاسبية وبرامج التدريب المهني لتوفير أساس يضمن تحقيق غايات التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة – الاستدامة – الاستدامة المؤسسية – تقارير الاستدامة – المحاسبة المستدامة

Abstract

This paper aims to illustrate the role that could be played by accounting to contribute in achieving sustainable development. To achieve the purpose of this paper, the research methodology is based on a critical review of accounting literature and literature related to the role of accounting in supporting sustainable development goals. A comprehensive literature research was conducted by using online databases of selected scientific publishers and using keywords such as sustainable development, sustainability, corporate sustainability, sustainability reporting, accounting and sustainability accounting. Based upon the literature survey, it can be said that there is a lack of defining the relationship between the sustainability concept and accounting and also potential solutions to overcome the problems which create challenges for accounting. As a result, the role of accounting in achieving the sustainable development goals is still remaining limited. Therefore, in line with sustainable development requirements, this paper recommends the proposal of developing sustainability accounting standards and put in place sustainability reporting standards. In addition, this paper recommend the credential of certified sustainability accountant that is equipped with the core knowledge of environmental engineering to handle the technical accounting problem that is related to sustainability. This paper recommends also integrating sustainability issues within accounting education curriculum and professional training programs in order to provide the basis for achieving sustainable development goals.

Keywords: Sustainable development – Sustainability – Corporate sustainability - Sustainability reporting - Sustainability accounting.

1. مقدمة:

تساهم التنمية الاقتصادية في التعزيز من الثروات الإجمالية للدول و بناء قاعدة قوية لاقتصاداتها الوطنية، كما إنها تتيح رافداً رئيساً لزيادة القدرات و الإمكانيات لمتطلبات وحاجات المجتمع من الخدمات الاجتماعية المختلفة، كتلك المتعلقة بتوفير الأمن، و الرفع من جودة الخدمات التعليمية و الصحية، والحد من الفقر (Soubbotina 2004). و من زاوية مختلفة، فقد صاحبت متطلبات التنمية الاقتصادية مجموعة من الآثار السلبية، مثل ظاهرة الاحتباس الحراري، وتلوث الهواء والمياه، واستنزاف الموارد الطبيعية والبيئية، والأضرار على صحة الإنسان ومستوى المعيشة (Blewitt,2015). في نهايات الألفية الثانية، ومع تزايد الوعي حول الجوانب البيئية والاجتماعية، ظهر ما يعرف بمفهوم الاستدامة الذي يهدف إلي معالجة القصور في مفهوم التنمية الاقتصادية (Grainger, 2004). وقد اكتسب هذا المفهوم في السنوات الأخيرة أهمية كبيرة و متزايدة على أكثر من صعيد ، كالصعيد الحكومي، و مجال المنظمات الدولية، و أروقة البحث العلمي.

ويعتبر مفهوم التنمية المستدامة من أكثر المفاهيم البارزة للاستدامة، و لقد لاقى المزيد من القبول و الانتشار بعد صدور تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في عام 1987 World Commission on Environment and Development (WCED) المعروف بـ Bruntland Report. و لقد دعت اللجنة في تقريرها إلى شكل من أشكال التنمية المستدامة، وعرفتها بالتنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها الخاصة مع الاعتراف بوجود حدود للقدرة على توفير الموارد (World Commission on Environment and Development, 1987). ويقصد بالاحتياجات ضمن هذا التعريف، العناصر الثلاثة المترابطة داخلياً ببعضها البعض ضمن عملية التنمية المستدامة، وهي: البيئة؛ والاقتصاد؛ والمجتمع. وفي هذا السياق، فإن مفهوم التنمية المستدامة يهدف إلي السعي نحو تحقيق التقدم الاقتصادي والعمل في نفس الوقت علي المحافظة علي البيئة وترشيد في استهلاك الموارد الطبيعية وتحقيق العدالة الاجتماعية سواءً للأجيال الحالية أو القادمة (Blewitt, 2015).

تختلف مستويات التنمية الاقتصادية بشكل كبير من دولة إلي أخرى، وتعتبر شركات ومؤسسات الأعمال محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي، على المستويين المحلي أو الدولي. وقد أدى تصاعد الاهتمام الدولي، والإقليمي، والمحلي، بالموضوعات و القضايا الاجتماعية والبيئية إلى تزايد الضغوطات على منظمات الأعمال لتحمل مسؤولياتها تجاه المجتمع والبيئة والمساهمة في رقي المجتمعات وتطورها (ElTayeb et al., 2010; Ismail et al., 2014). نتيجة لذلك، أصبحت متطلبات التنمية المستدامة اليوم أحد أهم القضايا التي تواجهها الشركات و مؤسسات الأعمال في سعيها المستمر للرفع من قدراتها التنافسية و تحقيق مستهدفات النمو و البقاء. الأمر الذي جعل عمليات تقييم الأداء المتعلقة بالنواحي الاجتماعية والبيئية لمنظمات الأعمال من العوامل الرئيسية للحكم على مدى نجاح الأعمال الناجحة. و في هذا السياق، يتعين على الشركات و مؤسسات الأعمال – لمقابلة متطلبات تعزيز قدرتها التنافسية و مستهدفات النمو والبقاء – الأخذ بالاعتبار تأثير أنشطتها وعملياتها على البيئة و المجتمع و الإفصاح عنها في تقاريرها الدورية.

ومن المتعارف عليه أن نظم المعلومات وإعداد التقارير تتركز أساساً في التعامل مع النتائج المالية لأنشطة الشركات، ولا تتعامل على نحو مماثل مع المعلومات المطلوبة حول الآثار الاجتماعية والبيئية الناتجة عن مثل هذه الأنشطة. و في ظل التطورات الجديدة فيما يتعلق بمتطلبات التنمية المستدامة، فإن الحاجة تستدعي وجود نظم مبتكرة/مطورة من شأنها أن تفصح عن الآثار الاجتماعية والبيئية الناتجة عن أنشطة الشركات، والتقرير عنها بما يتماشى مع تطورات ومتطلبات التنمية المستدامة. وعلي هذا الأساس، فإن المتطلبات الجديدة تضع مسؤوليات كبيرة علي عاتق الوظيفة المحاسبية باعتبارها من أهم النظم المعلوماتية التي تستهدف خدمة فئات متعددة ذوي المصالح، داخل و خارج المنظمة. تلعب المحاسبة دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية في الدولة وذلك لما تقدمه من معلومات تستخدم لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وتقييم الأداء. ومع تزايد الضغوطات الدولية والإقليمية والمحلية بقضايا التنمية المستدامة تزايدت الضغوطات علي مهنة المحاسبة لدمج الأنشطة البيئية والاجتماعية ضمن سياق الأعمال ونظام صنع القرار وذلك لتوجيه سلوك الشركات لتتماشي مع متطلبات التنمية المستدامة المعاصرة (Botes and Chapman, 2014). و أصبحت هناك حاجة ملحة لأن تلعب المحاسبة دوراً مهماً في تحقيق التنمية المستدامة، خاصةً مع تزايد الانخفاض في مخزون الموارد الطبيعية وزيادة المشاكل الاجتماعية للأجيال الحالية والمتوقعة للأجيال المستقبلية.

2. هدف الدراسة وأهميتها:

أصبحت التنمية المستدامة من الموضوعات المعاصرة الهامة المرتكزة علي تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة حول موضوع التنمية المستدامة، إلا أنه تبدو حاجة، و خاصة بالأدبيات المنشورة باللغة العربية، للمزيد من الدراسات و الأبحاث التي تساهم في زيادة التوضيح و التحديد للدور الذي يمكن أن تلعبه المحاسبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: كيف يمكن للمحاسبة أن تساهم في تحقيق غايات التنمية المستدامة والاستدامة المؤسسية؟ وتهدف هذه الدراسة للإجابة على هذا التساؤل. وتستمد هذه الدراسة أهميتها بشكل عام من أهمية التنمية المستدامة من كونها تنطلق من مبدأ أن الانسان هو مركز اهتمامها، حيث تستجيب لاحتياجات الجيل الحالي دون التضحية والمساس باحتياجات الأجيال القادمة، أو على حساب قدراتهم لتوفير سبل العيش الكريم. وبشكل خاص فإن أهمية هذه الدراسة تنبع من التعرف على أهم الجوانب النظرية حول التنمية المستدامة والدور الممكن للمحاسبة أن تلعبه في تحقيقها. وتكتسب هذه الدراسة أهمية أيضاً من حيث نشر الوعي الاجتماعي والبيئي لدى المحاسبين والشركات التي يعملوا بها، وجمعيات المحاسبين المهنيين، والمؤسسات التعليمية، وأصحاب المصلحة في المحاسبة، خاصة في الدول العربية أو في الدول النامية الأخرى التي لا تزال في مرحلة مبكرة من مراحل التنمية المستدامة.

3. منهجية الدراسة:

استندت منهجية الدراسة إلى مراجعة الأدبيات المنشورة ذات الصلة بالتنمية المستدامة والمحاسبة، حيث تم إجراء بحث شامل حول الأدبيات السابقة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت/ جوجل) باستخدام عدد من الكلمات الرئيسية باللغة العربية والانجليزية: التنمية المستدامة (Sustainable development)؛ والاستدامة (Sustainability)؛ والاستدامة المؤسسية (Corporate sustainability)؛ وتقارير الاستدامة (Sustainability reporting) والمحاسبة المستدامة (Sustainability accounting)، كمفاتيح للبحث ، فضلاً عن الاستعانة ببعض التقارير الصادرة من بعض الهيئات المحاسبية الدولية. ومن أجل تحقيق هدف الدراسة فقد تم تنظيم الباقي من هذه الدراسة علي النحو التالي: مراجعة الأدبيات حول الاستدامة والتنمية المستدامة،

وعرض قضايا تتعلق بمسؤوليات الشركات وتقارير الاستدامة، وتقديم عرض حول دور المحاسبة في تحقيق التنمية المستدامة، وتقديم أهم الاستنتاجات حول هذه الدراسة.

4. الاستدامة والتنمية المستدامة:

تعتبر الأنشطة الاقتصادية أحد ركائز الاقتصاد وتلعب دوراً بارزاً في تنمية وتطوير البلدان. وترتبط الأنشطة الاقتصادية بشكل عام ارتباطاً وثيقاً بالبيئة، حيث تعتمد هذه الأنشطة في مدخلاتها على المواد الخام المستخرجة من الطبيعة وتحويلها إلى شكل آخر قابل للاستفادة منها لإشباع حاجات الأفراد بالمجتمع وتحقيق سعادتهم وتقدمهم ورفع كفاءتهم. وعلى الرغم من أن الأنشطة الاقتصادية تهدف إلي توفير حاجات الأفراد بالمجتمع إلا أنها أيضاً ساهمت وبشكل كبير في الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية وبعض الظواهر السلبية الأخرى مثل ظاهرة الاحتباس الحراري، وتلوث الهواء والمياه، واستنزاف الموارد الطبيعية والبيئية، والإشعاعات والتأثيرات الكيميائية، والتخلص من النفايات في الأنهار والبحار والمحيطات، والتي بدورها لها أضرار على صحة الإنسان ومستوى معيشته وسعادته (Blewitt,2015). يشير مصطلح الاستدامة Sustainability إلي الاستفادة من الموارد المحدودة لإشباع حاجات الأجيال الحالية بدون أن يكون ذلك علي حساب احتياجات الأجيال المستقبلية وقدرتهم علي البقاء (Yazici,2010). ويعتبر مفهوم التنمية المستدامة Sustainable Development من أهم حقول الاستدامة. وفي الآونة الأخيرة حظيا مفهوم التنمية المستدامة باهتمام واسع على جميع الأصعدة الدولية والاقليمية والمحلية باعتباره من أهم الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب في العالم في القرن الحادي والعشرين.

من منظور اقتصادي، يرى Grainger (2004) أن مفهوم التنمية المستدامة بني علي مفهومين أساسيين في الاقتصاد والأكثر استخداماً إلى يومنا هذا هما: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. حيث يشير مفهوم النمو الاقتصادي إلى الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج الدولة من السلع والخدمات والذي عادتاً ما يقاس بالناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product (GDP). وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج؛ أي: معدل نمو الدخل الفردي. ولكن يرى Grainger (2004) أن معدل نمو دخل الأفراد لا يعني بالضرورة إشباع جميع حاجات الأفراد بالمجتمع وتحقيق سعادتهم وتقدمهم ورفع كفاءتهم. مفهوم التنمية الاقتصادية استنبط لمعالجة القصور

في مفهوم النمو الاقتصادي. ويمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين لتلبية حاجيات الأفراد بالمجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية (Grainger ,2004). حيث لا تركز التنمية الاقتصادية فقط علي الزيادة في الإنتاج والدخل، ولكن أيضاَ علي توزيع هذا الدخل بعدالة بين أفراد المجتمع لتحقيق أقصى قدر من الرفاهية للمجتمع ككل. بينما Grainger (2004) يرى أن مفهوم التنمية الاقتصادية يرتكز علي تحقيق أقصى قدر من الرفاهية للأجيال الحالية دون النظر الى احتياجات الأجيال المستقبلية. علي سبيل المثال ، التنمية الاقتصادية لا تأخذ في الاعتبار الأثار البيئية الناجمة من الأنشطة الاقتصادية اللازمة لتحقيق أقصى قدر من الرفاهية للمجتمع والتي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي علي رفاهية المجتمع سواءً للأجيال الحالية أو المستقبلية. ومن هنا اشتق مفهوم التنمية المستدامة لمعالجة القصور في مفهوم التنمية الاقتصادي ليأخذ في الاعتبار احتياجات الأجيال المقادمة.

ظهر مفهوم التنمية المستدامة كنتيجة للإدراك المتزايد بأن نموذج التنمية الحالي (نموذج الحداثة) لم يعد مستداما، بعد أن ارتبط نمط الحياة الاستهلاكي المنبثق عنه بأزمات بيئية خطيرة مثل فقدان التنوع البيئي، وتقلص مساحات الغابات المدارية، وتلوث الماء والهواء، وارتفاع درجة حرارة الأرض (ظاهرة الدفيئة)، والفيضانات المدمرة الناتجة عن ارتفاع منسوب مياه البحار والأنهار، واستنفاد الموارد غير المتجددة، مما دفع بعدد من منتقدي ذلك النموذج التنموي إلى الدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق الانسجام بين تحقيق الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى (Blewitt, 2015)، بالإضافة إلي إدراكهم أن برامج التنمية يجب أن لا تكون على حساب مقدرات الأجيال القادمة (Barbier and Burgess, 2015).

عانت التنمية المستدامة من التزاحم الشديد في التعريفات و المعاني، فأصبحت المشكلة ليست غياب التعريف و إنما تعدد و تنوع التعريفات، حيث ظهر العديد من التعريفات التي ضمنت عناصر و شروط هذه التنمية. ومن هذه التعريفات على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة، والتنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار، والتنمية المستدامة هي التي تضع النهائية لعقلية لا نهائية الموارد الطبيعية. وتمثل هذه التعاريف تعاريف مختصرة سميت بالتعاريف الأحادية للتنمية

المستدامة، وهذه تعاريف أقرب للشعارات وتفتقد للعمق العلمي والعملي والتحليلي. ولفهم مفهوم التنمية المستدامة فهماً أكثر شمولاً، فإنه من الأفضل التطرق للتطور التاريخي لهذا المفهوم.

تطور مفهوم التنمية المستدامة في الفترة ما بين عام 1972 و 2002. وقد سبق ظهور مفهوم التنمية المستدامة انعقاد العديد من المؤتمرات والملتقيات الدولية وإصدار تقارير دولية مهدت الطريق لبروز هذا المفهوم. و يمكن إرجاع البدايات الاولى لظهور مفهوم التنمية المستدامة إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم عام 1972، وكان يعد أول اجتماع دولي للتشاور حول مفهوم الاستدامة على نطاق شامل. وقد أصدر فيها مجموعة من الأكاديميين تقريراً يعرف باسم "حدود النمو". تطرق التقرير الى البيئة و المشكلات التي باتت تهددها، حيث أكد التقرير أن استمرار الاتجاهات الحالية للنمو والتنمية الاقتصادية سيتبعها أثاراً سلبية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (Blewitt, 2015). كما أشار التقرير إلى حقيقة مفادها أنه ما لم ترتبط التنمية الاقتصادية ارتباطا وثيقاً بالحماية الفعالة للبيئة والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، فإنها حتماً غير مستدامة ولا يمكن أن تستمر على نفس المنوال لفترة طويلة من الزمن (Barbier and Burgess, 2015).

استخدم مفهوم التنمية الاستدامة على نحو متزايد من الناحية الرسمية بعد صدور تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية World Commission on Environment and Development (WCED) في عام 1987 المعروف بتقرير بروتلاند (Bruntland Report). أنشئت اللجنة من خلال الأمم المتحدة في عام 1983 بهدف معالجة التضارب بين الاستقرار البيئي وأهداف التنمية الاقتصادية من خلال وضع استراتيجيات طويلة الآجل لتحقيق التوازن والاستقرار البيئي لكوكب الأرض. وتضمن تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة أول تعريف محدد للتنمية المستدامة حيث عرفتها بأنها تلك "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم" (WCED, 1987). وبالرغم من وجود العديد من التعريفات في الأدب حول مفهوم التنمية المستدامة، إلا أن التعريف المقدم من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية يعتبر من أكثر التعريفات قبولاً وإشارةً في الكثير من البحوث والدراسات ذات الصلة (Ashby, 2016; Shibani, 2012; Twidell and Weir, 2006) . من ضمن النقاط الهامة ضمن هذا التعريف تكمن في اعتبار الأجيال المقبلة من ضمن أصحاب المصلحة للأجيال الحالية، و يستند ذلك إلى وجهة

النظر التي ترى أن ضرورة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادي في حلحلة المشاكل الحالية للأجيال الحالية، لا ينبغي وأن يتعارض مع الأخذ في الاعتبار أو يحجب حق الحياة للأجيال القادمة (Isaksson and Steimle, 2009).

ويؤكد التقرير أن الحفاظ على البيئة ومكونات النظام البيئي تعتبر من ضمن أهم أسس النهضة والتنمية الاقتصادية، وأن فكرة الفصل بينهما ستشكل مخاطر بيئية حقيقية، سواءً للدول المتطورة أو النامية (Ashby, 2016). الأمر الذي يستلزم بالضرورة إيجاد الحلول للتسوية ما بين التنمية الاقتصادية والاستقرار البيئي. والتنمية المستدامة في جوهرها تحاول وضع حد لهذه المخاطر المتوقعة، حيث تركز على تحقيق أقصى قدر من الرفاهية للمجتمع من خلال منظور المسؤولية الاقتصادية بما يتماشى مع حدود الطبيعة. وفي إطار التنمية المستدامة، مساهمة المصادر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحدودة في تحقيق أقصى قدر من الرفاهية للأجيال الحالية والقادمة هي مسألة لا غنى عنها، ويتأتى ذلك من خلال دمج التنمية المستدامة ضمن السياسات والقوانين على جميع المستويات (الدولية/الاقليمية/المحلية) لتلبية احتياجات وتوقعات الأجيال الحالية والمستقبلية (Glavic and Lukman, 2007). وقد قدم تقرير برونتلاند سلسلة من التوصيات الهامة حول دمج التنمية المستدامة ضمن سياسات الدول، ومن ضمن هذه التوصيات (Quental et al., 2011): استخدام الموارد بشكل أكثر استدامة، والحفاظ على النمو السكاني المستدام، وإدارة المخاطر وإعادة توجيه التكنولوجيا والاستثمار، وتضمين الجانب البيئي في عملية اتخاذ القرار، وزيادة التعاون الدولي.

كما أكدت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية على الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع تنظيم استغلال الموارد الطبيعية والمحافظة على الاستقرار والتوازن البيئي، إذ أن الجهود الرامية إلى بناء نمط حياة مستدام تتطلب التكامل والترابط بين متطلبات التنمية للجوانب الثلاث التالية: الجانب الاقتصادي، والجانب الاجتماعي والجانب البيئي (Basiago, 1999). وتجدر الإشارة – كما نص التقرير – إلى أهمية و ضرورة توفير مجموعة من العناصر لتحقيق الاستدامة في كل جانب من الجوانب الثلاث (Basiago, 1999).

الجانب الاقتصادي من التنمية المستدامة يسعى إلي تحقيق أقصى قدر من الرفاهية للفرد بالمجتمع لإشباع حاجاته وتحقيق سعادته وتقدمه ورفع كفاءته. وفي ظل محدودية الموارد، يتطلب تحقيق كل ما سبق

توافر مجموعة من العناصر مثل: تغيير أنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة، حماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها، وزيادة معدلات النمو في مختلف مجالات الإنتاج لزيادة معدلات الدخل الفردي، وتنشيط التغذية العكسية بين المدخلات والمخرجات. أما الجانب الاجتماعي من التنمية المستدامة يستهدف تحسين نوعية حياة الأفراد بالمجتمع، وتخفيف وطأة الضغوط العنصرية أو العرقية أو الاجتماعية وتضييق الفجوة بين أغنياء العالم والفقراء. ولتحقيق كل ما سبق يجب أن تتوفر مجموعة من العناصر مثل: العمل بمزيد من الجد من أجل التخفيف من أو القضاء على الفقر، وتوفير الحاجات الأساسية كالماء والغذاء والطاقة والرعاية الصحية والتعليم والأمن للجميع علي قدم المساواة، ورفع مستوى الكفاءة والفاعلية للأفراد بتنفيذ السياسات والبرامج التنموية، واحترام حقوق العاملين، وتمكين أعضاء المجتمع من أداء دورهم في تقرير مستقبلهم، وزيادة الوعي المجتمعي حول التنمية المستدامة. ويسعى الجانب البيئي من التنمية المستدامة إلى تحسين التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الإنسان، دون إحداث خلل في مكونات البيئة. ومن أجل تحقيق ذلك ، يتعين اتخاذ مجموعة من التدابير، مثل: إيجاد حلول قابلة للاستمرار اقتصاديا للحد من استهلاك الموارد، إيقاف التلوث البيئي الذي يخل بصحة الكائنات الحية، وتخفيف التغيرات المناخية، والاهتمام بالطاقة المتجددة والنظيفة. ومن خلال ما سبق ذكره، يمكن القول أن التنمية المستدامة تعتمد على ثلاث ركائز تشمل الاستدامة الاقتصادية، والاستدامة الاجتماعية والاستدامة البيئية والتي يجب أن تكون متكاملة و مترابطة مع بعضها البعض ولا يمكن للاستدامة أن تتحقق في حالة عزل أياً منها (Barbier and Burgess, 2015).

صدور تقرير برونتلاند أدى إلي تعزيز الوعي الدولي حول التنمية المستدامة وحول أهمية العلاقة المتصلة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة لتلبية احتياجات وتوقعات الأجيال الحالية والمستقبلية. وفي هذا السياق، وبعد خمس سنوات، بالتحديد في يونيو 1992، عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، أو ما يعرف بمؤتمر "قمة الأرض" في ريو دي جانيرو، البرازيل، حيث ناقش الممثلون في المؤتمر كيفية الجمع ما بين التنمية وحماية البيئة لكفالة مستقبل مستدام (Blewitt, 2015). وقد اعتمد المجتمعون مجموعة من القرارات سعياً لمواجهة التحدي الذي تمثله التنمية والبيئة، ومن بينها ما يعرف بجدول أعمال القرن 21، حيث تم تحديد أربعة مجالات رئيسية يمكن أن تساعد في تحقيق تقدم عالمي نحو التنمية المستدامة؛ هي:

- البعد الاقتصادي والاجتماعي ويتضمن التعاون الدولي للتعجيل بالتنمية المستدامة في الدول النامية والسياسات المرتبطة بها، مكافحة الفقر، تغيير أنماط الاستهلاك غير الرشيد، و الحد من الزيادة السكانية غير المستدامة، حماية صحة الانسان وتعزيزها، وتحسين التكامل بين التنمية والبيئة خلال عملية صنع القرار.
- المحافظة على الموارد وإدارتها من أجل التنمية وتشمل حماية الغلاف الجوي، وإدارة موارد الأرض، ومكافحة إزالة الغابات، ومكافحة التصحر والجفاف، النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة، وحماية المحيطات وجميع أنواع البحار، و حماية موارد المياه العذبة والمحافظة على التنوع البيولوجي.
- تعزيز دور الفئات الرئيسية في التنمية المستدامة مثل تعزيز دور المرأة والأطفال والشباب، والمنظمات غير الحكومية، والعمال ونقاباتهم، وقطاع التجارة والصناعة، والمجتمع العلمي والتقني، والمزارعين.
- وسائل التنفيذ وتشمل الموارد والآليات المالية، ونقل التقنية الحديثة الصديقة للبيئة، وتسخير العلم لأغراض التنمية المستدامة، وتعزيز التعليم والتدريب والوعي المجتمعي، والأليات الوطنية والدولية لبناء قدرات الدول النامية و المعلومات اللازمة لعملية صنع القرارات.

ويؤكد جدول أعمال القرن 21 علي أن الجهود الرامية إلى بناء نمط حياة مستدام حقًا يتطلب العمل في إطار المشاركة ما بين الحكومات والمؤسسات غير الحكومية على الصعيدين الوطني والدولي. ويعتبر هذا المؤتمر بداية عالمية جديدة لصالح التنمية المستدامة، والذي وضع مفهوم التنمية المستدامة على الخارطة العالمية، جاعلاً منه محور جميع الأنشطة الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة (Blewitt ,2015). و بعد حوالي عشرة سنوات من "قمة ريو"، بالتحديد في أغسطس 2002، اجتمع مرة أخرى رؤساء الدول والحكومات، إضافة إلى عدد كبير من المنظّمات الإقليمية والوكالات الدوليّة المتخصصة والمنظّمات غير الحكومية من جميع أنحاء العالم في جوهانسبرغ بجنوب إفريقيا لحضور مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وقد صدر عن هذا المؤتمر "إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة"، والذي شدد على إقامة مجتمع عالمي إنساني متضامن لمواجهة مجمل التحدّيات العالمية. وكنتيجة لهذه القمة الدولية، اكتسبت القضايا البيئية أهمية بارزة، إضافة إلى نقطة قد تكون أكثر أهمية من منظور هذه الدراسة، و هي اعتبار الشركات ومؤسسات الأعمال من ضمن أصحاب الشأن الرئيسيين لتحقيق

والحفاظ على التنمية المستدامة. الأمر الذي كان له الأثر الكبير في زيادة اهتمامات أصحاب المصلحة في الشركات ومؤسسات الأعمال بمتطلبات الاستدامة، و نجم عنها قيام الشركات بإدراج الاستدامة من ضمن جداول أعمالها.

على الرغم من شيوع وانتشار واستخدام مفهوم التنمية المستدامة على نطاق واسع من عديد الباحثين والمفكرين ، إلا أنه يعتبر من أكثر المفاهيم المتداولة التباساً وغموضاً واشكالية، حيث عرفت وفهمت وطبقت بطرق مختلفة جداً (Blewitt 2015,). و لأغراض مواجهة مثل هذه الالتباسات و الغموض بمفهوم التنمية المستدامة، و بما يخدم غرض و هدف الدراسة، فإنه يمكن النظر إلى التنمية المستدامة بكونها مفهوم واسع وشامل و يسري أثره على الجميع، أفراداً و تنظيمات، و يعمل كوصفة لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، و بشكل عام، يتمثل الهدف الأساسي للتنمية المستدامة في تحقيق التوافق والانسجام بين هذه العناصر الثلاثة (الاقتصادية/الاجتماعية /البيئية) للتنمية المستدامة، وأن يصهرها كلها في بوتقة واحدة تستهدف الارتقاء بمستويات الجودة لتلك العناصر معاً، لتحقيق النمو الاقتصادي؛ وتلبية متطلبات أفراد المجتمع؛ وضمان السلامة البيئية، مع المحافظة في الوقت نفسه على حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية وعلى التمتع ببيئة نظيفة. ويستوجب إنجاز هذا الهدف تحقيق تغيرات في محتوى النمو، بحيث يتم التركيز علي تحقيق الكفاءة الاقتصادية Eco-Efficiency، من زاوية التعامل بعناية مع استخدام الموارد الطبيعية المحدودة والتلوث، والعدالة الاقتصادية Eco-Justice، من حيث التوزيع العادل للثروة فضلاً عن رفاهية الأجيال القادمة. و من الأهمية بمكان ، تحقيق هذه التغيرات على جميع المستويات، بما في ذلك الدولية والمحلية، ولا سيما على مستوى الشركات ومؤسسات الأعمال للمحافظة على رأس المال البيئي، وتحسين توزيع الدخل، وتخفيض الأزمات الاقتصادية، حيث تعتبر الشركات ومؤسسات الأعمال عاملاً أساسياً للتنمية الاقتصادية، علي المستوي المحلي أو الدولي، يمكن أن يكون لها أثر إيجابي / سلبي على الاستدامة البيئية والاجتماعية. و هذا يقود بدوره إلى أهمية تناول ومناقشة انعكاس التنمية المستدامة على مستوى الشركات ومؤسسات الأعمال و الذي يُعرف بـ: "الاستدامة المؤسسية" كجزء أصيل من هذه الدراسة.

5. الاستدامة المؤسسية:

كما تمت الإشارة إليه مسبقاً، وبشكل عام، مفهوم التنمية المستدامة يسعى إلي تحقيق تلك التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار تلبية حاجات الأجيال الحالية ، وفي نفس الوقت العمل علي حماية وتعزيز قدرة الأجيال القادمة لتلبية احتياجاتهم. فالتنمية المستدامة عبارة عن استراتيجية تسعى إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاقتصادية، و ينصب النقاش هنا حول كيفية إسهام الشركات ومؤسسات الأعمال في تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة.

في هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى أنه في الوقت الذي تهدف فيه الشركات إلي تحسين أداء أعمالها لإرضاء أصحاب المصلحة لديها، يمكن لها أيضا أن تكون سبباً في خلق تأثيرات سلبية على النظم الايكولوجية والاجتماعية في جميع مراحل سلسلة التوريد الخاصة بهم، من اقتناء وتحويل المواد الخام إلي منتجات نهائية، و من ثم إيصالها إلى المستهلك النهائي. وقد أدى الاهتمام المتزايد بقضايا البيئة والتنمية المستدامة إلى تزايد الضغوطات – من قبل طائفة عريضة من الأطراف ذات العلاقة، بما في ذلك الحكومات الوطنية، والمستهلكين، والمنظمات غير الحكومية وأيضا المستثمرين والمقرضين – على الشركات ومؤسسات الأعمال لتحمل مسؤولياتها تجاه المجتمع والبيئة بهدف الوصول إلى بيئات نظيفة تسهم في رقي المجتمعات والمحافظة عليها (ElTayeb et al., 2010; Ismail et al., 2014). و يتعين بالتالي علي الشركات ومؤسسات الأعمال التقليل من هذه المشاكل وتأثيرات السلبية على النظم الايكولوجية والاجتماعية لتأمين الحياة على الأرض، الأمر الذي يتطلب إدارة آثار هذه المشاكل كجزء من استراتيجية الشركات ومؤسسات الأعمال. مما قد يفرض على الشركات أن تتبع منهجاً شمولياً يأخذ في الاعتبار الأثار البيئية والاجتماعية أثناء قيامهم بأنشطتهم العادية. حيث يعتبر التركيز فقط على النتائج الاقتصادية علي المدى القصير، دون الأخذ في الاعتبار الأثار البيئية والاجتماعية طويلة المدي، لتقييم نتائج الأعمال نهجاً ضيقاً وغير مستداماً (Setthasakko,2009). وبمعني أخر، يمكن القول أن علي الشركات لأجل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة أن تتجنب التركيز فقط علي الاداء الاقتصادي قصير الأجل الذي يخلق آثار سلبية من الناحية الاجتماعية والبيئية. وفي ظل هذا التوجه الجديد، أصبح الأداء الاجتماعي والبيئي الجيد يمثلا عاملين رئيسياً من الأعمال الناجحة في الشركات. وكنتيجة لذلك، أصبحت التنمية المستدامة اليوم أحد أهم القضايا بالنسبة

للشركات التي تريد أن تلبي رغبات أصحاب الشأن لكي يكون لها مستقبل في القرن الواحد والعشرين، مما حدا هذه الشركات إلي تطوير مؤسسات جديدة مستدامة تدرج جوانب الاستدامة من ضمن جدول أعمالها لتتحمل مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية تجاه المجتمع.

وتجسيداً للاحتياجات المطلوبة لتحقيق التنمية المستدامة ولمواجهة التحديات البيئية والاجتماعية التي تواجه العالم، ظهر ما يعرف بمفهوم الاستدامة المؤسسية Corporate Sustainability. وبالرغم من ظهور هذا المفهوم لأكثر من عقد، إلا أنه إلي الآن لا يوجد تعريف معين بذاته يحظى بقبول و اتفاق عام من قبل البحاث والأكاديميين (Institute of Chartered Accountants in England and Wales, 2013). وقد ورد في الأدب أكثر من تعريف أو تفسير لهذا المفهوم، وهذه الدراسة ستقوم بعرض بعض من هذه التعريفات. حيث عرف Schaltegger and Burritt (2005) الاستدامة المؤسسية بأنها نهج يسعى إلي دمج إدارة منتظمة للجوانب البيئية والاجتماعية من الأنشطة مع الجوانب الاقتصادية، وذلك لتحقيق التنمية المستدامة لأنشطة الشركة نفسها وأيضا للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة على نطاق واسع يشمل الاقتصاد ككل والمجتمع. المهم في هذا التعريف هو اعتبار الاستدامة المؤسسية كنموذج جديد ومتطور لإدارة الشركات يعتبر فيها الأداء البيئي والاجتماعي للشركات جزء من الأداء الاقتصادي. بالإضافة إلي ذلك، يؤكد هذا التعريف على أن إدارة كلا من الأداء البيئي والاجتماعي لأنشطة الشركة يساهم في تحسين الأداء المالي ونجاح الشركة علي المدى الطويل. وبالتالي، يمكن تعريفها بشكل مبسط على أنها نهج في إدارة الأعمال بشكل مسؤول، بحيث ينجم عنها تأثيرات إيجابية على الصعيد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي. وتشير الاستدامة المؤسسية إلي وعي إدارة الشركة لتأثيرات الإيجابية في البيئة والمجتمع المحيطين بها، والحرص على التخفيف من أي آثار سلبية تسببها عمليات الشركة من خلال تبني المبادرات التي تراعي المقومات الثلاثة الأهم للتنمية، ألا وهي المجتمع والبيئة والاقتصاد.

في الأدب التقليدي حول الإدارة الاستراتيجية، تشير فكرة الاستدامة المؤسسية إلي أن النمو والربحية للشركات لا بد أن يعملا وفقاً لأهداف اجتماعية مثل الحماية البيئية، والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. وبالتالي، فإنه من المتوقع أن تقوم الشركات بخلق قيمة اجتماعية على نطاق واسع وذلك من خلال دعم وتعزيز بعض الجوانب مثل: تحسين الظروف الصحية وحقوق الإنسان، والتنمية الإقليمية،

وتطوير التقنيات التي تقلل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتنفيذ نظم فعالة لإدارة المخاطر البيئية (CSR Quest Corporate, 2011). ومن هذا المنظور، يمكن اعتبار مفهوم الاستدامة المؤسسية مفهوماً ديناميكياً لكون القيم الاجتماعية التي تسعي الشركات ومؤسسات الأعمال إلي دعمها أو تحقيقها تتغير باستمرار مع مرور الزمن (Wilson, 2003). التغير المستمر في القيم يمكن أن يكون بسبب تغير بعض العوامل المحيطة بالشركات، منها علي سبيل المثال لا الحصر: التشريعات القانونية، والوضع السياسي، وحقوق وأولويات أصحاب المصالح (Asif et al., 2011). وبالأخذ في الاعتبار هذه التغيرات، يشير الأدب إلى أن الاستدامة المؤسسية تتبلور من العناصر المستمدة من أربعة مفاهيم مهمة أكثر رسوخاً في الأدب وهي: التنمية المستدامة؛ والمسؤولية الاجتماعية للشركات؛ ونظرية أصحاب المصالح ؛ ومسائلة الشركات (Wilson, 2003).

التنمية المستدامة، كما سبقت الإشارة ، تسعي إلى تحقيق تلك التنمية التي تركّز علي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية معاً. وقد ساهم هذا المفهوم في الاستدامة المؤسسية من ناحيتين: الأولي في تحديد الجوانب التي ينبغي أن تركز عليها الشركات بالإضافة إلي الأداء الاقتصادي، وهي الأداء البيئي والاجتماعي؛ والثانية في تحديد أهداف اجتماعية ينبغي أن تشارك الشركات في تحقيقها مثل الحماية البيئية، والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. و لعل أكثر الانتقادات الموجهة هنا تتمثل في كون التنمية المستدامة في حد ذاتها لم تقدم الحجج اللازمة حول ضرورة اهتمام الشركات بهذه الجوانب . (Wilson, 2003)

أما مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات و الذي تبدو مساهمته ملحوظة في تبلور الاستدامة المؤسسية، فهو يتعامل هذا أساساً مع دور الشركات في المجتمع، وينطلق من فرضية تقوم على أنه يقع على مدراء الشركات التزام أخلاقي للتركيز ليس فقط في تلبية احتياجات المساهمين، بل، أيضا، في تلبية احتياجات المجتمع ككل. و تكمن مساهمة مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات في تبلور الاستدامة المؤسسية في تقديم الحجج الأخلاقية حول السبب الذي يحتم على مدراء الشركات العمل نحو التنمية المستدامة. ولا شك أن تزايد الاعتقاد لدي المجتمع بأن التنمية المستدامة يمكن اعتبارها هدفاً جديراً بالاهتمام من شأنه أن يضع على مدراء الشركات الالتزام الأخلاقي للمساعدة في نقل المجتمع في هذا الاتجاه (Wilson, 2003).

كما أن للاستدامة المؤسسية علاقة بنظرية أصحاب المصالح، حيث يمكن النظر لأصحاب المصالح بكونهم مجموعة الأفراد والجماعات والمؤسسات التي تؤثر وتتأثر بالأفعال والقرارات التي تتخذها الشركة. وهذا يشمل جميع الأطراف من ذوى العلاقة بالشركة مثل أعضاء مجلس الإدارة، والمديرين، والموظفين، والعاملين، والموردين، والعملاء، والبنوك، والمراجعين، والحكومات، والمجتمع المحلي (Bhattacharyya, 2010)، ووفقاً لنظرية أصحاب المصالح، فإن مسؤولية الشركة تمتد إلى تأمين مصالح الأطراف غير المرتبطين معها بشكل مباشر. وتقوم النظرية على فرضية وجود علاقة طردية بين علاقة الشركة بالأطراف الخارجية، وتحقيق أهداف الشركة، حيث كلما كانت علاقة الشركة بالأطراف الخارجية قوية، كان تحقيق أهداف الشركة أكثر سهولة، وبالمقارنة في حال وجود علاقات ضعيفة، ويقصد بالعلاقات القوية هي تلك العلاقات القائمة على الثقة والاحترام والتعاون المتبادل (Wilson,2003). و تكمن بالتالي مساهمة هذه النظرية في الاستدامة المؤسسية في توفير الحجج اللازمة لضرورة عمل الشركات في سياق تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها من أحد المتطلبات المتزايدة في مجتمعاتنا، وذلك لخلق علاقات قوية بين الشركة والمجتمع لتحقيق أهدافها.

أما مفهوم مسائلة للشركات فهو المفهوم الرابع والأخير في المساهمة في تطور الاستدامة المؤسساتية. فالمساءلة هي وسيلة تمكن الأفراد والمؤسسات من تحمل مسؤولياتهم وتبرير أدائهم للوثوق بهم. ويدور مفهوم المسائلة حول حق ذوي العلاقة بمطالبة المسؤولين بتقديم التوضيحات والتبريرات اللازمة لشرح وجهة نظرهم حول سلوكياتهم وتصرفاتهم المتعلقة بأداء أعمالهم. ومفهوم المسائلة في سياق الشركات يشير إلي مسائلة إدارة الشركة عن أداء أعمالها، ليس فقط أمام حملة الأسهم، بل أيضاً أمام بقية مكونات المجتمع المحلي. ومع تزايد الاهتمام بالتنمية المستدامة، فإنه وفقاً لمفهوم المسائلة لا يقع على إدارة الشركة التقرير فقط عن أدائها المالي، بل التقرير عن أدائها البيئي والاجتماعي أيضاً. وبذلك تكمن مساهمة مفهوم مسائلة الشركات في الاستدامة المؤسساتية في توفير الحجج اللازمة حول ضرورة التزام الشركات و مؤسسات الأعمال بالتقرير عن دورها في تحقيق التنمية المستدامة (Wilson, 2003).

و تلخيصاً لما سبق، تأتي مساهمة التنمية المستدامة في تطور الاستدامة المؤسسية من خلال تحديد الجوانب التي ينبغي أن تركز عليها الشركات، بالإضافة إلي تحديد أهداف اجتماعية التي ينبغي أن تسعى

الشركات للمساعدة في تحقيقها وهي الحماية البيئية، والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. في حين يساهم كل من مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات ونظرية أصحاب المصالح في تطور الاستدامة المؤسسية من خلال توفير الحجج اللازمة حول ضرورة اهتمام الشركات بالتنمية المستدامة وأن تعمل في السياق المؤدي لتحققها. أما مفهوم مسائلة الشركات، فتكمن مساهمته في تقديم الأساس المنطقي حول ضرورة تقديم الشركات التقارير الوافية حول أدائها في الجوانب الثلاثة الأهم للتنمية المستدامة إلى المجتمع ككل. وفي وقتنا الحاضر، فقد تعهد عدد كبير من الشركات في العالم بالالتزام بمبادئ الاستدامة المؤسسية، مثل حماية البيئة، والعدالة الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية (Wilson,2003). بالرغم من توقع التزام هذه الشركات بمبادئ الاستدامة المؤسسية أن يكون من شأنه تحسين كفاءة وربحية الشركات على المدى الطويل (Closs et al., 2011)، يبقي تعزيز هذا التوجه يعتمد على مدى مكافأة ودعم الشركات التي تدير أعمالها في سياق الاستدامة من قبل أصحاب المصالح.

و تعتبر الاستدامة المؤسسية مرادفاً للاستدامة علي مستوى الشركات، ويمثل نموذج حديث ومتطور لإدارة الشركات والذي ظهر كبديل للنموذج التقليدي، إذ بينما يركز نموذج الادارة التقليدي على النمو وتعظيم الأرباح على المدى القصير، فإن النموذج الحديث للإدارة يطالب الشركات إضافة إلي سعيها نحو تعظيم الأرباح بالسعي أيضاً إلي تحقيق أهداف اجتماعية كالحماية البيئية؛ والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. وفي ظل التوجهات المتنامية حول التنمية المستدامة، أصبح لزاماً على الشركات ومؤسسات الأعمال الاهتمام بمسؤولياتهم البيئية والاجتماعية والتقرير عنها لمجموعة واسعة من أصحاب المصالح (Jones, 2010). وتأتى التقارير المالية في مقدمة التقارير التي تعدها الشركة والتي تعتبر من المصادر الهامة للمعلومات بالنسبة لأصحاب المصالح. تعتبر التقارير المالية المنتج النهائي لعملية المحاسبة والتي في الغالب هي ذات طابع مالي فقط. وفي ظل الاستدامة المؤسسية فإن يجب على الشركات التقرير عن ليس فقط النتائج المالية لأنشطة أعمالها، ولكن أيضاً علي الجوانب البيئية والاجتماعية. ومن هنا ظهر ما يعرف بتقرير الاستدامة والذي يلبي تلك الاحتياجات من خلال التقرير عن المعلومات المتعلقة البيئة والمجتمع مع النتائج المالية. و تماشياً مع غرض و هدف الدراسة، فإنه من المهم التعرض لهذا النوع من التقارير على مستوى الشركات ومؤسسات الأعمال.

6. تقرير الاستدامة:

المحاسبة، كنظام معلوماتي، عبارة عن أداة للقياس وعرض أداء الشركات. وتعتبر تقارير المحاسبة الإدارية والمالية من المخرجات الرئيسية لنظم المعلومات المحاسبية. حيث تهدف تقارير المحاسبة الإدارية إلي توفر المعلومات المالية والإحصائية الدقيقة والبيانات الأساسية للمديرين لمساعدتهم في التخطيط والتنظيم والرقابة واتخاذ القرارات. تقارير المحاسبة الإدارية موجهة لخدمة احتياجات الإدارة وتعد حسب رغبتها، وبالتالي فإن محتويات هذه التقارير من الممكن أن تتغير. في حين تهدف تقارير المحاسبة المالية إلي توصيل المعلومات المالية المتعلقة بالشركة إلى المستخدمين المهتمين بتلك المعلومات لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة. وتعد تقارير المحاسبة المالية لخدمة الأطراف الخارجية مثل المساهمون الحاليون والمرتقبون والدائنون والمقرضون والمؤسسات المالية والعملاء والدوائر الحكومية. وطالما أن هذه التقارير تعد لخدمة أطراف خارجية متعددة، فإنه من الضروري أن تكون معدة لخدمة أغراض متعددة وبمحتويات معينة (Sisaye, 2011). الاستدامة المؤسسية، كما تمت الإشارة سابقاً، تسعى إلي دمج إدارة منتظمة للجوانب البيئية والاجتماعية من الأنشطة مع الجوانب الاقتصادية، وذلك لتحقيق التنمية المستدامة لأنشطة الشركة نفسها وأيضا للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة على نطاق واسع يشمل الاقتصادي والمجتمع برمته. وفي هذا السياق، فإن تلبية متطلبات الاستدامة المؤسسية يمثل تحديا كبيراً للمحاسبة باعتبارها أحد أهم الأدوات لتوفير المعلومات، إذ لم تصمم المحاسبة بالأساس لتحديد الأثار البيئية والاجتماعية لأنشطة الشركات، و تقع مهمة توفير المعلومات حول الأداء البيئي والاجتماعي خارج نطاق نظام المحاسبة التقليدية (Jones, 2010). ويشير مجموعة من الأكاديميين والممارسين لمهنة المحاسبة إلي أنه لا يوجد أدنى شك في أن المحاسبة التقليدية ليست المكان الأكثر وضوحا للتعامل مع القضايا البيئية والاجتماعية (Gray and Bebbington, 2001)، حيث تعاني المحاسبة التقليدية من بعض أوجه القصور أو القيود التي تعيق تعاملها مع مثل هذه القضايا. من بين هذه القيود التي تحول دون ملاءمة المحاسبة التقليدية: التوجه الرأسمالي للمحاسبة التقليدية، المنظور القانوني فيما يتعلق بحدود أنشطة الشركات (فرض الوحدة الاقتصادية)، التفاوت في التوقيت بين الآثار الاقتصادية والآثار الاجتماعية والبيئية (فرض الدورية)، التركيز علي تقديم المعلومات الكمية ذات الطابع المالي حول أنشطة الشركات (فرض وحدة القياس النقدي)، التركيز على تكاليف التصنيع، إضافة الي التركيز على

القرارات في المدى القصير بدلاً من القرارات الاستراتيجية ذات الأجل البعيد (Schaltegger Jones, 2010 and Burritt, 2010;.

بشكل عام، يمكن القول أن التنمية المستدامة هي وسيلة للمحافظة على البيئة بمكوناتها الحية وغير الحية من إنسان وحيوان ونبات وهواء وجماد، وأن يتم استغلال الموارد الطبيعية بطرق تحافظ عليها و لا تؤدي لاستنزافها، لغرض ضمان استمرارية الحياة للأجيال القادمة، وتوفير سبل العيش الكريم لهم. و هذا يتطلب وضع السياسات والاستراتيجيات والخطط من قبل الحكومات لضمان تحقيق التنمية المستدامة. تتأثر الشركات ومؤسسات الأعمال، باعتبارها محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي، بسياسات التنمية المستدامة من ناحية، و من ناحية أخرى ، لها دور مهم وجوهري في تنفيذ تلك السياسات. و في هذا السياق، فإنه يمكن للسلطات التنفيذية في دولة ما التأثير علي أنشطة الشركات من خلال المعايير والتشريعات ذات العلاقة بالتنمية المستدامة، وفي نفس الوقت، فإن النتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لأنشطة تلك الشركات لها أيضاً تأثيراتها – سلباً / إيجاباً – على استراتيجية التنمية المستدامة للدولة. وعليه، يصبح من الأهمية بمكان تحديد تأثير أنشطة الشركات من الناحية البيئية والاجتماعية من أجل فهمها وإدارتها بما يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة. الأمر الذي يدفع الشركات نحو تطوير أنظمتها وممارساتها التقليدية المبنية علي فلسفة تعظيم الأرباح، بما فيها المحاسبة، ودمج الجوانب البيئية والاجتماعية في نظم إدارة أعمالها بما يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة الجديدة (Aldrugi, 2013). و قد لاقى ذلك استجابة من قبل الكثير من الشركات تمثلت في بعض صورها في إدراج القضايا البيئية والاجتماعية في التخطيط الاستراتيجي وتقييم المشاريع، وتقديم التقارير البيئية الخارجية وتطبيق كفاءة الطاقة وبرامج الحد من النفايات (Jalaludin et al., 2011). ولاشك إن ذلك يتطلب وسائل وأدوات تساهم في توفير معلومات مناسبة وعادلة وذات مغزى حول الأنشطة الشركات من الناحية البيئية والاجتماعية، و من ضمنها ما أصبح معروفاً بتقرير الاستدامة.

كما سبق الإشارة، فإنه نتيجة للمتطلبات المتنامية للتنمية المستدامة ظهر ما يعرف بتقرير الاستدامة والذي يحظى في وقتنا الحاضر بقبول واسع كوسيلة للتقرير عن الاستدامة المؤسسية، والتي تعرف بتقرير المحصلة الثلاثية triple bottom line (TBL). وقد كان أول من أطلق مصطلح TBL هو John Elkington في عام 1994 ويرمز أيضاً لها أحياناً بـ"triple P" إشارة إلي المجتمع

(People) والأرض (Planet) والربح (Profit) (Herzig and Schaltegger, 2011). وفي ظل هذا التقرير فإنه، بالإضافة إلي التقرير التقليدي عن المحصلة النهائية للإيرادات والمصروفات، يتعين أيضاً التقرير عن المحصلة النهائية للأثار البيئية الاجتماعية، و الذي يمثل إشارة واضحة على وجوب تحمل الشركات لمسؤولياتها الاجتماعية والبيئية (Asif et al., 2011). ونتيجة لذلك، يمكن القول أن الأنشطة المستدامة هي تلك الأنشطة التي تحقق محصلة نهائية إيجابية على ثلاث مستويات: مالية؛ بيئية؛ اجتماعية. و في هذا الإطار، فإن القياس العادل لأداء الشركة يتعين عدم حصره بأدائها المالي فقط، بل يمتد أيضاً لأدائها البيئي والاجتماعي والأخلاقي (Ashby, 2016)).

تعتبر تقارير الاستدامة نتاج لما يعرف بالمحاسبة البيئية والاجتماعية والمحاسبة عن الاستدامة، كبديل للمحاسبة التقليدية، اللذان يأخذا في الاعتبار الاثار البيئية والاجتماعية المستبعدة من عملية إنتاج المعلومات المحاسبية التقليدية المتعارف عليها. ويقدم تقرير الاستدامة للشركة معلومات حول أدائها الاقتصادي والبيئي والاجتماعي الحالي، بالإضافة إلي معلومات تتعلق باستراتيجيات الشركة الاجتماعية والبيئية المستقبلية. ويمثل تقرير الاستدامة انعكاساً لسلوك إدارة الشركة حول الاستدامة. (Sisaye, 2011; White, 2005). يحتوي تقرير الاستدامة على مؤشرات الاستدامة التي يمكن أن تساعد الشركات في تحقيق أهداف الاستدامة، كما أنها تشمل نتائج ممارسات الإدارة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومدي التزامها في تحقيق التنمية المستدامة. وبالتالي، فإن تقرير الاستدامة يتيح للمدراء استخدام التقارير كأداة لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي مع الاحتياجات الاجتماعية والبيئية. وعلى الرغم من أن تقديم تقارير الاستدامة من قبل الشركات ليس اجبارياً، شرعت الشركات بالإفصاح عن تقرير سنوي عن التنمية المستدامة لاقتناعها بأن ذلك سوف يزيد من قيمة أسهمها وخلق ما يعرف بقيمة المساهمين. فقد كشفت احدى الدراسات في عام 2005 أن حوالي 81% من كبار المديرين التنفيذيين في الشركات الأمريكية الكبرى أكدوا علي أهمية آثار الاستدامة للتخطيط الاستراتيجي للشركة، وأكدوا أيضاً على أن المسؤوليات الاجتماعية والبيئية تؤثر على الأداء المالي للشركة (White, 2005). ومنذ بدايات التسعينيات حظي تقرير الاستدامة باهتمام واسع من قبل طائفة كبيرة من أصحاب المصالح كنتيجة لزيادة الاهتمام للحصول علي المعلومات المتعلقة بالأثار البيئية والاجتماعية الناتجة عن أنشطة

الشركات (Das et al., 2008). حيث كان عدد الشركات التي تقدم تقرير الاستدامة في عام 1993 أقل من 100 شركة، وفي سنة 2005 تزايد العدد ليصل إلي حوالي 1500 شركة و 68% من هذه الشركات تعتبر من أكبر 500 شركة مساهمة أمريكية حسب مجلة فورتشين العالمية (Sisaye, 2011).

إن محتوى تقارير الاستدامة والمؤشرات المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والبيئية تقدم بشكل تطوعي من قبل الشركة، ولهذا السبب، فإن المعلومات التي تدرج في التقارير ومحتوى التقارير الاستدامة تبدو غير موضوعية وتعتمد إلى حد كبير على نوع المشاكل الاجتماعية والبيئية التي تحاول الشركات معالجتها في المجتمع (Sisaye, 2011; O'Dwyer, 2003). أحد أهم الأسباب وراء عدم موضوعية محتويات تقرير الاستدامة تتمثل في التعقيدات المتعلقة في حساب الاثار الاجتماعية والبيئية (Haigh and Shapiro, 2011). إضافة لتلك التعقيدات، فإن فكرة عدم وجود معايير محاسبية محددة لإعداد تقارير الاستدامة يشكل سبباً رئيسياً في عدم موضوعية المؤشرات والتي بدورها تشكل تحدياً كبيراً للمحاسبة والمحاسبين. ولذلك، فإنه ينبغي وضع معايير إعداد تقارير الاستدامة سواءً علي المستوى الوطني أو القطاعي، والتي يمكن أن تساعد المجتمع في تقييم العواقب البيئية والاجتماعية لأنشطة الشركات. يمكن أيضاً اعتبار معايير اعداد تقارير الاستدامة كأداة ملائمة لتقييم وضع الاستدامة للشركة، بالإضافة إلي استخدامها كأداة للتخطيط وصنع القرار والمقارنة بين الشركات. إعداد تقارير الاستدامة بشكل تدريجي من قبل المنظمات ومتابعتها بشكل متزايد من قبل الجهات المعنية يعني وجود عدد من المسؤوليات الجديدة التي تقع على عاتق المحاسبة والمحاسبين، باعتبار أن مهمة اعداد التقارير من مسؤولية المحاسبة بالدرجة الاولي.

7. دور المحاسبة في التنمية المستدامة:

أصبحت القضايا المعلقة بالتنمية المستدامة تتصدر مكانة بارزة وبالغة الأهمية حول العالم بسبب علاقتها الوثيقة برفاهية الإنسان وبمستوى معيشته وتقدمه. مما أدى إلى زيادة الحاجة لتوفير البيانات المعرفية الملائمة عن البيئة والمجتمع إلى الإدارة الداخلية للشركات والى أصحاب المصالح، وذلك لغرض معالجة الأمور المتعلقة بها للمحافظة على البيئة الخضراء وتقييم أداء المنظمات في هذا المجال. ويلعب تقرير الاستدامة دوراً أساسياً في قياس وتقييم الأداء لخدمة أغراض التنمية المستدامة والاستدامة المؤسسية. حيث يشتمل التقرير على

مؤشرات حول الوضع الحالي لأنشطة الشركات في اتجاه وسياق الاستدامة المؤسسية والتنمية المستدامة. وتستخدم التقارير الاستدامة المالية والغير مالية في تقييم أثر العمليات والقرارات المتخذة من قبل المدراء. وتعتبر التقارير المالية من أحد المهام الرئيسية لنظم المعلومات المحاسبية، والذي يعد من أبرز التقارير في نظام الإفصاح التقليدي. تقرير TBL من ناحية أخرى، والذي يعتبر من أهم تقارير الاستدامة، يهتم بتقديم نتيجة النشاط من الناحية المالية والاجتماعية والبيئية. نجاح الشركة في هذا السياق يعتمد علي تحقيق نتائج ايجابية ليس فقط من الناحية المالية ولكن أيضا علي النواحي الاجتماعية والبيئية. هذا بدوره يتطلب وجود نظم معلوماتية تعمل علي قياس مثل هذه الجوانب والتقرير عنها.

تعتبر المحاسبة، كما ذكرنا سابقاً، أحد أهم أنظمة القياس الأساسية في مجال الأعمال، والتي تهدف بشكل عام إلي توفير المعلومات المالية لاستخدامها بشكل أساسي من قبل المدراء والمستثمرين لتقييم نتائج الاعمال. إلا أنه يصعب على المحاسبة التقليدية قياس وإظهار نتائج النشاط من بعض النواحي الحديثة مثل البيئية والاجتماعية. حيث تعاني المحاسبة التقليدية في هذا الخصوص العديد من القصور والتي أشرنا إليها سابقاً مثل التوجه الرأسمالي للمحاسبة التقليدية، منظور قانوني ضيق على حدود أنشطة الشركات، التفاوت في التوقيت بين الاثار الاقتصادية والاثار الاجتماعية والبيئية، والتركيز علي تقديم المعلومات الكمية ذات الطابع المالي حول أنشطة الشركات، بالإضافة إلي عيوب أساس الاستحقاق المستخدم لتقييم أنشطة الشركات (Schaltegger and Burritt, 2010). وتمثل هذه العيوب جزءاً من الأسباب التي أدت إلى عدم كفاية النظام المحاسبي التقليدي في قياس نتائج الآثار الغير المالية. وفي ظل المتطلبات المتنامية للتنمية المستدامة، فإنه نظم المعلومات المحاسبية تحتاج إلى تطوير لتتماشي مع متطلبات العصر. وفي هذا السياق، أكد العديد من البحاث في العقدين الماضيين أن جميع جوانب المحاسبة مثل التقارير المالية والإدارية يجب أن تتطور وأن تلعب دوراً جوهرياً في توفير معلومات مناسبة وعادلة وذات مغزى حول أنشطة الشركات من الناحية البيئية والاجتماعية لتكون أداة للتوجيه نحو التنمية المستدامة والاستدامة المؤسساتية (Gray and Bebbington 2001). وفي هذا الصدد، حاولت المحاسبة في السنوات الأخيرة تقديم بعض المساهمات كغيرها من التخصصات لدعم التنمية المستدامة والاستدامة المؤسسية. ويمكن تلخيص المساهمات الرئيسية للمحاسبة على النحو التالي: محاولة إعداد معايير للمحاسبة المستدامة ووضع معايير اعداد تقارير

الاستدامة، والربط بين القيم المالية والغير مالية للشركات، والتقرير عن نتائج تفاعل أنشطة الشركات ذات الصلة بالبيئة والمجتمع، والمساهمة في إدارة الاستدامة المؤسسية للشركات، ولعب دور مهم في توعية وتثقيف الأطراف ذات العلاقة.

يحتاج المدراء وأسواق رأس المال والعملاء والموظفين إلى معلومات موثوقة ومفيدة لتوجيه وحماية مصالحهم، والتي تعتبر من أهم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية (Aras and Crowther, 2009). وفي سياق الاستدامة، يعتبر تقرير الاستدامة من أهم مخرجات النظام المحاسبي المستخدمة من قبل الجهات المعنية الداخلية والخارجية على حد سواء لتقييم نتيجة الأنشطة للشركات. وباعتبار أن تقرير الاستدامة من العناصر الرئيسية في تعقب ومتابعة الاستدامة لممارسات الشركات، فإن المعلومات التي يجب أن يتضمنها محتوى التقارير تكون بالغة الأهمية. أحد أهم الأسباب التي من شأنها أن تؤثر على المعلومات الواردة في تقرير الاستدامة هي التعقيدات المنطوية في العمليات الحسابية لجوانب الاستدامة (Haigh and Shapiro, 2011). مثل هذه المشاكل يمكن التغلب عليها من خلال وضع معايير للمحاسبة المستدامة ومعايير لإعداد تقارير الاستدامة تساعد في توجيه المحاسبين. وجود مثل هذه المعايير يمكن لها أيضاً أن تساعد في تحسين مؤشرات الاستدامة كأداة ملائمة لتقييم وضع الاستدامة للشركات، لاستخدامها في التخطيط، والقياس، وصنع القرارات ومقارنة بين الشركات. ومع تتطور تقارير الاستدامة، نسب الاستدامة يمكن أن تكون بديلا للتقييم عن النسب المالية التقليدية.

تهدف التقارير المحاسبية التقليدية إلي تقديم المعلومات إلي أصحاب المصالح للشركة، ولا سيما مساهميها، بخصوص أدائها المالي. وتشكل المحاسبة ثقافة تنظيمية تساهم بدور هام في تقديم الدعم المعلوماتي من خلال اعطاء صورة عن الاحداث الماضية والحاضرة. وعلي المستوى المجتمعي، فإن المحاسبة، كونها أحد العلوم الاجتماعية، هي جزء من المنظومة الاجتماعية والسياسية التي تهدف إلي توفير البيانات والمعلومات اللازمة من أجل التنمية والبقاء في دنيا الأعمال. علي نحو تقليدي، يتم تقديم صورة عن الاحداث مع التركيز على الأداء المالي، ولكن تماشياً مع متطلبات الاستدامة المتنامية فإن المعلومات عن الأعمال والاحداث غير المالية أصبح لها تأثير كبير على قيمة الشركة. وبالتالي ينبغي على مدراء الشركات

اعطاء الأهمية للأثار غير المالية لتعظيم قيمة الشركة، ومن هنا يأتي دور مهنة المحاسبة في التأكد من تحديد والافصاح عن هذه الأثار.

أصبحت المحاسبة من خلال معايير المحاسبة المستدامة ومعايير اعداد تقارير الاستدامة قادرة على توفير معلومات تبين التفاعل بين الأرض واستغلال الموارد من قبل الانسان (Sisaya and Birnberg, 2010). حيث ينتج عن قرارات مدراء الأعمال تأثيرات اقتصادية واجتماعية وبيئية، وبالنسبة للتأثير الاقتصادي لمثل هذه القرارات فهي تقاس أساساً من خلال المحاسبة التقليدية، وفي ظل المحاسبة المستدامة يمكن أيضاً تتبع الاثار الاجتماعية والبيئية لقرارات المدراء، وبالتالي فإنه يمكن توفير بيانات ومعلومات أكثر شمولا لتقييم الشركات، والتي بدورها تسهم في تعزيز الشفافية لدى الشركات وتحسين العلاقة مع أصحاب المصالح، وفي نفس الوقت لعب دوراً مهماً في تحقيق الاستدامة المؤسسية والتنمية المستدامة. وفي هذا السياق تقوم محاسبة الاستدامة علي ادراج بيانات الاستدامة في عملية اتخاذ القرارات التي من شأنها أن يكون لها عواقب اقتصادية واجتماعية وبيئية.

دور المحاسبة في الاستدامة هو أبعد من مجرد ادراجها ضمن القرارات على المستويات الإدارية داخل الشركة. حيث من خلال وظيفة الإفصاح، يمكن للمحاسبة أن تلعب دوراً في الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية، مثل الاجتماعية والبيئية، في التقارير السنوية (Jones, 2010). وبمعنى أخر، عندما ينظر إلى الاستدامة كغاية تهدف إلى تحقيق التوازن بين الأجيال المستقبلية والأجيال الحالية فيما يتعلق بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، فإن المحاسبة قد تلعب دورًا في تحقيق هذه الفكرة على مستوى الشركات، من خلال إدارة العمليات والافصاح عنها (Lodhia, 2003). ومن هنا يتأتى دور مهنة المحاسبة في إقامة الصلة بين الإفصاح المالي وغير المالي والمساعدة في عمليات الاستدامة. ويمكن لمهنة المحاسبة أيضا أن يكون لها دور فعال في وضع أفكار مبتكرة لدعم ممارسات استدامة أفضل، وفي هيكلة الترتيبات الجديدة، فضلا عن الافصاح وبناء الثقة مع الجمهور. بالإضافة إلى ذلك، فإن مهنة المحاسبة يمكن أن تساهم في (ACCA, 2008): التعريف بالمخاطر وادارتها، ووضع إطار لتوفير معلومات مالية وغير مالية يمكن الاعتماد عليها، وإعداد وتنفيذ الخطط المتعلقة بالاستدامة، وإدارة عمليات المراجعة المتعلقة بجوانب الاستدامة الثلاث.

يعتبر تقرير الاستدامة المؤسسية، والذي يعد من قبل نظم المعلومات المحاسبية، من أهم مخرجات المحاسبة الحديثة، حيث يقدم هذا التقرير صورة شاملة عن أنشطة الشركة المستدامة، وأيضاً كيفية ومدى مساهمة الشركة في تحقيق أهداف وتطلعات التنمية المستدامة (Herzig and Schaltegger, 2011). وعلى هذا النحو، فإنه من المتوقع أن تتجاوز الشركات التقارير المالية التقليدية التي تعكس الأنشطة والقرارات السابقة والبيانات التاريخية للشركات، وأن تفصح عن المخاطر والفرص والاستراتيجيات المستقبلية المتعلقة بالاستدامة. من الممكن أن تلعب نظم المعلومات المحاسبية دور فعال في إعداد تقارير الاستدامة الإلزامية والغير إلزامية استجابة لاحتياجات الافصاح الجديدة بسبب التغيرات في مستوى وطبيعة أنشطة الشركات والتعديلات القانونية. حيث إن الافصاح عن الاستدامة التي تنطوي على الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عن الأنشطة والقرارات السابقة يوفر معلومات عن التزام الشركات بشأن الاستخدام المسؤول والأمثل للموارد البيئية، واستراتيجياتها البيئية والاجتماعية للمستقبل (Aras and Crowther, 2008). ولكن، الحصول على المعلومات يتوقف على محتويات التقارير، والتي تعتمد أساساً على قدرة المحاسبيين على إجراء القياس الدقيق والتحقق والافصاح عن المعلومات المالية وغير المالية.

إن التقارير المعدة من قبل نظم المعلومات المحاسبية والتي تتضمن بيانات حول التلوث والاحتباس الحراري واستدامة الموارد الطبيعية الناتجة عن أنشطة الشركات، مفيدة في تحديد التكاليف البيئية والاجتماعية لهذه الأنشطة وآثارها على الأداء المالي. وعندما تستخدم هذه التقارير لأغراض داخلية، فإنها ستساعد المديرين في التخطيط والتوجيه والرقابة علي الأنشطة. في حين عند تقديمها إلى أصحاب المصلحة الخارجيين، فإن هذه التقارير التي تحتوي على معلومات مالية وغير مالية يمكن أن تعمل أيضا كأداة لتطوير الوعي الاجتماعي والبيئي لأصحاب المصالح (Sisaye, 2011). ويقدم التقرير الاستدامة فرصة للمحاسبين المهنيين للتنمية المهنية من حيث تطوير مهارات نوعية وكمية جديدة، نظراً لأن اعداد تقرير الاستدامة يتطلب فهم عميق لتعقيدات القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. بالإضافة إلى ذلك، فإن طابعها المتعدد الاختصاصات، تستلزم التعاون مع الفئات المهنية الأخرى مثل الاقتصاديين والعلماء الاجتماعيين والبيئيين

(Jones, 2010). وعلى هذا النحو، يمكن للمحاسبين أيضاً أن يساعدوا في مجال وضع الاستراتيجيات، ومراقبة الأداء، والمساءلة والحوكمة، والتنمية والتطوير.

على مستوى الحكومات الوطنية، قد تم تطوير ومراقبة مؤشرات الاستدامة من قبل الاحصائيين والاقتصاديين، ويمكن أن يساهم المحاسبين المهنيين إسهاماً كبيراً في وضع ومراقبة معايير استدامة. ومن أحد أهم المجالات التي يمكن أن يلعب فيها المحاسبين دوراً مهماً هي توحيد المؤشرات التي تستخدم سواءً على مستوى الشركات أو على مستوى الدول. كما أنهم يمكن أن يساهموا في إدارة المخاطر، وتحقيق التوازن بين قضايا الحوكمة ومعايير الأخلاق. بالإضافة إلى ذلك، فإن مهارات المحاسبين في مجال المالية واعداد الميزانيات ستكون مفيدة في مراقبة بيانات الاستدامة لمؤسسات الدولة (Jones, 2010; ACCA, 2008).

وبشكل عام، فإن التنمية المستدامة تتطلب التفاعل بين القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والربط بين الأجيال الحالية والقادمة. إن العمل نحو تحقيق الاستدامة المؤسسية للشركات يقدم فرصة تضم مجالات مهنية جديدة ومتخصصة للمحاسبين للمساهمة في تحقيق غايات التنمية المستدامة. ولكن في نفس الوقت يواجه المحاسبين في ظل هذا التوجه الحديث العديد من التحديات الناتجة أساساً من العناصر الرئيسية للتنمية المستدامة مثل تفسير العلاقة بين أنشطة الأعمال وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحديد مؤشرات الاستدامة والتحقق منها ومراقبتها. يتطلب التغلب على مثل هذه الصعوبات والاستفادة من الفرص اعداد برامج تدريبية ودعم للمحاسبين بشأن الاستدامة والاستدامة المؤسسية. بعض المواضيع التي يمكن التركيز عليها هي الربط بين المؤشرات المالية وغير المالية، فهم العلاقة المتبادلة بين المجتمع والبيئة والتنمية المستدامة، وتطوير ممارسات محاسبية طويلة الأجل (Jones, 2010).

9. الخلاصة:

اكتسب مفهوم التنمية المستدامة اهتماماً متزايداً في جميع أنحاء العالم في أعقاب إعلان اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، والذي نشر تحت عنوان "مستقبلنا المشترك" في عام 1987، والمعروف أيضا باسم تقرير برونتلاند. وقد أصبح نهج الاستدامة واسع الانتشار، حيث أنه استخدم في العديد من المجالات، واكتسب معاني مختلفة في مختلف المجالات.

الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو تحقيق التوافق والانسجام بين العناصر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتتطلب أن تتجنب الأجيال الحالية الأنانية في تلبية احتياجاتها واحترام حق الأجيال المقبلة في الحياة. وبعد إعلان تقرير برونتلاند، عقدت قمة الأرض الثانية في جوهانسبرغ في عام 2002، وتم فيها التركيز بشكل خاص على دور الشركات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد دفع هذا التركيز عالم الأعمال إلى الاعتراف بضرورة استيعاب قضايا الاستدامة والتنمية المستدامة. وكنتيجة لذلك ظهر ما يعرف بالاستدامة المؤسسية والتي تتطلب من الشركات التوازن الصحيح بين المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين وبين أدائهم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

في الوقت الراهن، تزايد اهتمام أصحاب المصالح للحصول على معلومات عن الآثار الاجتماعية والبيئية للمنتجات والخدمات التي تستهلك من قبل عمليات الشركات. عادتاً ما تقوم الشركات بتوفير المعلومات لأصحاب المصالح من خلال التقارير. وتعتبر تقارير المحاسبة المالية التي تقدم فقط المعلومات المالية النوع السائد من التقارير والمصدر الرئيسي للمعلومات لأصحاب المصالح الخارجيين. ولكن تماشياً مع التنمية المستدامة والاستدامة المؤسسية، فإن الأمر يستلزم ليس فقط الافصاح عن الآثار الاقتصادية المترتبة على أنشطة الشركات، بل أيضا آثارها الاجتماعية والبيئية. وكنتيجة لذلك ظهر ما يعرف بتقرير الاستدامة والذي يحتوي على البيانات التي تعكس حساسية الشركات تجاه المجتمع والبيئة في الوقت الذي تنفذ فيه الشركات أنشطتها الموجهة نحو تحقيق الربح. وباعتبار أن تقارير الاستدامة أصبحت تعد من قبل عدد متزايد من الشركات بالإضافة إلي تزايد اهتمام أصحاب المصالح بها، يواجه المحاسبين في ظل هذا التوجه الحديث العديد من التحديات الجديدة.

ولتحقيق هدف الاستدامة والتمكين من استيعابها لدى الشركات وإدارتها، يجب أن تكون قابلة للقياس والملاحظة. نظام المعلومات المحاسبية هو أحد أهم أنظمة القياس الأساسية في مجال الأعمال، والذي يركز بشكل تقليدي على الأداء المالي، ويهدف إلى الافصاح عن الربح والمركز المالي للشركات. ولكن تماشياً مع أهداف الاستدامة الاجتماعية والبيئية وكذلك الاقتصادية، فإن على المحاسبة والمحاسبين تطوير المزيد من المهارات النوعية والكمية. دور المحاسبة في الاستدامة

ينعكس على وظائفها الأساسية والمتمثلة في التقرير عن العمليات المالية للنشاط وعن الموارد الاقتصادية لغرض اتخاذ القرارات سواءً للمستخدمين الداخليين او الخارجيين بالإضافة إلى وظيفة المراجعة. وبالنظر في هذه الوظائف أخذاً في الاعتبار أهداف الاستدامة، فإن المحاسبة مسؤولة عن التقرير ليس فقط عن المعلومات المالية ولكن أيضا الاجتماعية والبيئية في التقارير السنوية وغيرها من وسائل الاتصال لأصحاب المصالح، وبالتالي المساهمة في تحديد وتطوير الآليات التي تشكل البنية التحتية للاستدامة. من بين المجالات التي يمكن للمحاسبة أن تلعب فيها دوراً مهماً، تحديد المعلومات التي ينبغي تضمينها في تقارير استدامة الشركات، وتوفير الأدلة اللازمة لضمان مصداقية تلك المعلومات. وقد تساهم المحاسبة أيضا في وضع أفكار مبتكرة وإعداد لوائح جديدة لتحسين ممارسات الاستدامة، ولا سيما في المجالات ذات الصلة بالإفصاح وبناء الثقة مع الأطراف ذات صلة. ويمكن للمحاسبة أن تساهم في وضع اللوائح وتطوير أفكار جديدة لتطبيق إدارة أفضل للاستدامة.

في ضوء القضايا المذكورة أعلاه، يمكن القول أن التنمية المستدامة كمفهوم تهدف لحل العديد من المشاكل البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وبالرغم من ذلك، لا يزال هذا المفهوم محاطاً ببعض الغموض حول مسائل التطبيق. إن الجدل الدائر حول التنمية المستدامة وغموض مفهومه ستؤثر على جميع المجالات ذات الصلة. الاستدامة المؤسسية كأحد مجالات التنمية المستدامة تمثل انعكاساً لمفهوم التنمية المستدامة على مستوى الشركات ومؤسسات الأعمال، والتي وتهدف إلي الاعتراف بنتائج الأنشطة من الناحية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. المحاسبة باعتبارها أحد أهم النظم المعلوماتية، يتوقع أن تلعب دوراً مهماً في دمج أبعاد التنمية المستدامة للمساعدة في تقييم الأداء من الناحية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. ولكن، تظل المحاسبة كغيرها من المجالات الأخرى تواجه بعض الصعوبات في ظل هذا التوجه الجديد والتي يتعين التغلب عليها من قبل المحاسبين.

إن بعض جوانب المحاسبة المالية أو المحاسبة الإدارية تعاني من قصور لتتماشي مع متطلبات التمية المستدامة. حيث تعاني المحاسبة المالية في هذا الخصوص العديد من القصور مثل التوجه الرأسمالي للمحاسبة التقليدية، منظور قانوني ضيق على حدود أنشطة الشركات، التفاوت في التوقيت بين الاثار الاقتصادية والاثار الاجتماعية والبيئية، والتركيز علي تقديم المعلومات الكمية ذات الطابع المالي حول أنشطة الشركات،

بالإضافة إلي عيوب أساس الاستحقاق المستخدم لتقييم أنشطة الشركات. وتمثل هذه العيوب جزءاً من الأسباب التي أدت إلى عدم كفاية النظام المحاسبي التقليدي في قياس نتائج الآثار الغير المالية. المحاسبة الإدارية أيضاً تعاني من بعض القصور مثل التركيز على تكاليف التصنيع والتركيز على القرارات القصيرة الأجل بدلاً من القرارات الاستراتيجية. إن الانتقادات الموجهة بالمحاسبة من شأنه أن يدفع المحاسبين للعب دور أساسي وجوهري لتكون قادرة على تلبية التطلعات الجديدة نحو التنمية المستدامة والاستدامة المؤسسية. وفي هذا السياق، لا بد أن يتوفر لدى المحاسبين قدر كافي من المعرفة والمهارات ذات الخصوص لتحقيق تلك الغايات.

وبشكل مختصر، ومن خلال مراجعة الأدب المحاسبي، يمكن القول أن هناك ندرة في الدراسات في مجال المحاسبة المستدامة، وبالتالي فإن هذه الدراسة تقدم إسهاماً من حيث تضييق فجوة النقص في أدبيات المحاسبة والتنمية المستدامة. اعتبرت هذه الدراسة مفهوم الاستدامة المؤسسية انعكاساً لمفهوم التنمية المستدامة على مستوي الشركات. بالرغم من أن الاستدامة المؤسسية بدورها تركز على فئات الشركة ككل، إلا أن هذه الدراسة محدودة علي فئة المحاسبين والمحاسبة. الهدف من ذلك هو توضيح الدور والمسؤوليات والتحديات التي تقع على عاتق المحاسبة وأيضاً المجالات الممكنة للمساهمة تحقيق غايات التنمية المستدامة. وبشكل عام، فإنه من المتوقع أن تؤثر هذه الدراسة على المحاسبين المهنيين، والشركات ومؤسسات الأعمال، والمؤسسات التعليمية ذات العلاقة بالمحاسبة، وأصحاب المصالح المستخدمين للمعلومات المحاسبية، ولا سيما في البلدان التي تمر بمرحلة مبكرة نسبياً من مراحل التنمية المستدامة. وقد تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الاستدامة والمحاسبة والتي اعتمدت فيها على المراجعة المعمقة للأدبيات السابقة ذات العلاقة. ومن خلال مراجعة الأدب المحاسبي، يمكن القول أن لا يوجد تعريف واضح للعلاقة بين مفهوم التنمية المستدامة والمحاسبة، فضلا عن عدم وجود تقديم واضح للحلول الممكنة للتغلب على المشاكل التي تمثل تحدياً للمحاسبة والمحاسبين المهنيين. وكنتيجة لذلك، فإن دور المحاسبة في تحقيق غايات التنمية المستدامة لا يزال محدوداً.

ومن أهم توصيات هذه الدراسة ضرورة إعداد معايير للمحاسبة المستدامة ووضع معايير لإعداد تقارير الاستدامة. هذا بدوره يساهم في تقديم صورة شاملة عن أنشطة الشركات المستدامة،

وأيضاً كيفية ومدى مساهمة الشركات في تحقيق أهداف وتطلعات التنمية المستدامة. حيث إن تقارير الاستدامة التي تنطوي على الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عن الأنشطة والقرارات السابقة يوفر معلومات عن التزام الشركات بشأن الاستخدام المسؤول والأمثل للموارد البيئية، واستراتيجياتها البيئية والاجتماعية للمستقبل. علاوة على ذلك، باعتبار أن اعداد تقرير الاستدامة يتطلب فهم عميق لتعقيدات القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، فإن الأمر يستلزم توفير قدر كافي من المعرفة والمهارات لدى المحاسبين ذات العلاقة بجوانب الاستدامة. وعليه، فإن هذه الدراسة توصي أيضاً باقتراح اعتماد شهادة محاسب استدامة تكفل المعرفة الأساسية للهندسة للبيئية للتعامل مع مشاكل المحاسبة الفنية المتعلقة بالاستدامة، بالإضافة إلى ضرورة دمج مواضيع الاستدامة ضمن المناهج التعليمية المحاسبية وبرامج التدريب المهني لتوفير أساس يضمن تحقيق غايات التنمية المستدامة. هذه الدراسة قد تعطي نظرة ثاقبة حول إعادة صياغة المحاسبة نحو الاستدامة، بالإضافة إلى توجيه المحاسبين لفهم الأدوار والمسؤوليات الجديدة المتوقعة منهم. في ضوء التوصيات السابقة تقترح هذه الدراسة إجراء دراسات مستقبلية حول تحليل المساهمة والمشاكل التي تواجه المحاسبة والمحاسبين فيما يتعلق بالاستدامة من خلال إجراء تحليل مقارن وتجريبي للشركات أو القطاعات التي تعمل فيها.

المراجع

Aldrugi, A. (2013). Environmental disclosure in the Libyan oil and gas sector. Business School, Nottingham Trent University: UK.

Aras, G. and Crowther, D. (2008). Governance and sustainability: an investigation into relationship between corporate governance and corporate sustainability, Management Decision, Vol. 46 No. 3, pp. 433-448.

Aras, G. and Crowther, D. (2009). Corporate sustainability reporting: a study in disingenuity?, Journal of Business Ethics, Vol. 87 No. 1, pp. 279-288.

Ashby, M. (2016). What is a "Sustainable Development"? Materials and Sustainable Development, Oxford: Elsevier Ltd, pp. 27-38.

Asif, M., Searcy, C., Zutshi, A. and Ahmad, N. (2011). An integrated management systems approach to corporate sustainability, European Business Review, Vol. 23 No. 4, pp. 353-367.

Barbier, E. and Burgess, J. (2015). Sustainable Development: An Economic Perspective, International Encyclopedia of the Social and Behavioral Sciences, Oxford: Elsevier Ltd, Vol. 23, pp. 823-827.

Basiago, A. (1999). Economic, social, and environmental sustainability in development theory and urban planning practice. The Environmentalist, Vol. 19, pp.145-161.

Bhattacharyya, S. (2010). Exploring the concept of strategic corporate social responsibility for an integrated perspective, European Business Review, Vol. 22 No. 1, pp. 82-101.

Blewitt, J. (2015). International Encyclopedia of the Social and Behavioral Sciences Second Edi., Birmingham: Elsevier Ltd.

Botes, V., Low, M. and Chapman, J. (2014). Is accounting education sufficiently sustainable? Management and Policy Journal, 5(1), pp.95-124.

Closs, D., Speier, C. and Meacham, N. (2011). Sustainability to support end-to-end value chains: the role of supply chain management, Journal of Academic Marketing Science, Vol. 19 No. 1, pp. 101-116.

CSR Quest. (2011). Corporate sustainability definitions, [online], available at: www.csrquest.net/ default.aspx?articleID_13113&heading_(accessed 30 December 2017).

Das, N., Sen, M. and Pattanayak, J.K. (2008). Assessment of students' perception towards developing a course in environmental accounting, International Journal of Accounting and Information Management, Vol. 16 No. 2, pp. 122-139.

ElTayeb, T., Zailani, S. and Jayaraman, K. (2010). The examination on the drivers for green purchasing adoption among EMS 14001 certified companies in Malaysia. Journal of Manufacturing Technology Management, 21(2), pp.206–225.

Glavic, P. and Lukman, R. (2007). Review of sustainability terms and their definitions. Journal of Cleaner Production, Vol. 15 No. 18, pp. 1875-1885.

Grainger, A. (2004). Introduction In Exploring Sustainable Development. United Kingdom: Earthscan, pp. 1–30.

Gray, R. and Bebbington, J. (2001). Accounting for the environemt 2nd ed., New Delhi: SAGE Publications, Inc.

Haigh, M. and Shapiro, M.A. (2011). Carbon reporting: does it matter?, Accounting, Auditing and Accountability Journal, Vol. 25 No. 1, pp. 105-125.

Herzig, C. and Schaltegger, S. (2011). Corporate sustainability reporting: an overview, Sustainability Accounting and Reporting , Boston/ Dordrecht/London: Kluwer Academic Publishers, pp. 301-324.

ICAEW (Institute of Chartered Accountants in England and Wales) (2013) Exploring corporate practices in management accounting for sustainability, Moorgate Place, London.

Isaksson, R. and Steimle, U. (2009). What does GRI-reporting tell us about corporate sustainability? The TQM Journal, Vol. 21 No. 2, pp. 168-181.

Ismail, M.S., Ramli, A. and Darus, F. (2014). Environmental Management Accounting Practices and Islamic Corporate Social Responsibility Compliance: Evidence from ISO14001 Companies. Procedia - Social and Behavioral Sciences, 145, pp.343-351.

Jalaludin, D., Sulaiman, M. and Nazli Nik Ahmad, N. (2011). Understanding environmental management accounting (EMA) adoption: A new institutional sociology perspective. Social Responsibility Journal, 7(4), pp.540-557.

Jones, M. (2010). Accounting for the environment: Towards a theoretical perspective for environmental accounting and reporting. Accounting Forum, Vol. 34, pp. 123-138

Lodhia, S. (2003). Accountants responses to environmental agenda in a developing nation: an initial and exploratory study in Fiji, Critical Perspectives On Accounting, Vol. 14 No. 7, pp. 715-737.

O'Dwyer, B. (2003). Conceptions of corporate social responsibility: the nature of managerial capture, Accounting, Auditing and Accountability Journal, Vol. 16 No. 4, pp. 523-557.

Quental, N., Lourenço, J. and Da Silva, F. (2011). Sustainable development policy: goals, targets and political cycles. Sustainable Development, Vol. 19 No. 1, pp. 15-29.

Schaltegger, S. and Burritt, R. (2005). Corporate sustainability. In H. Folmer and T. Tietenberg, eds. The international yearbook of environmental and resource economics. Cheltenham: Edward Elgar Publishing, pp. 185–232.

Schaltegger, S. and Burritt, R. (2010). Sustainability accounting for companies: catchphrase or decision support for business leaders? Journal of World Business, Vol. 45 No. 4, pp. 375-384.

Setthasakko, W. (2009). Barriers to implementing corporate environmental responsibility in Thailand: a qualitative approach. International Journal of Organizational Analysis, Vol. 17 No. 3, pp. 169-183.

Shibani, S. (2012). Emissions Trading and Sustainable Development: A Case Study of

the Libyan Oil and Cement Industries. The University of Southern Queensland: Australia.

Sisaye, S. (2011). Ecological systems approaches to sustainability and organizational development: emerging trends in environmental and social reporting systems, Leadership and Organization Development Journal, Vol. 32 No. 4, pp. 379-398.

Sisaye, S. and Birnberg, J. (2010). Organizational development and transformational learning approaches in process innovations: a review of the implications to the management accounting literature, Review of Accounting and Finance, Vol. 9 No. 4, pp. 337-362.

Sneddon, C. (2000). Sustainability, in ecological economics, ecology and livelihoods: a review. Progress In Human Geography, Vol. 24 No. 4, pp. 521-549.

Soubbotina, T. (2004). Beyond economic growth Second Edi., Washington, D.C.: The World Bank. Available at:

http://www.worldbank.org/depweb/english/beyond/beyondco/beg_all.pdf.

Twidell, J. and Weir, T. (2006). Renewable Energy Resources, Second edi., Abingdon, UK: Taylor and Francis.

WCED (World Commission on Environment and Development) (1987). Our common future, Available at: http://www.un-documents.net/our-common-future.pdf.

White, G. (2005). How to report a company's sustainability activities, Management Accounting Quarterly, Vol. 7 No. 1, pp. 36-43.

Wilson, M. (2003). Corporate sustainability: what is it and where does it come from? Ivey Business Journal, Vol. 67 No. 6, pp. 1-5.

Yazici, S. (2010). Towards corporate sustainability: the link between business ethics, corporate governance and social responsibility, Istanbul University Siyasal Bilgiler Fakültesi Dergisi, Vol. 43, pp. 1-17.